وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الثلاثاء، 01 أغسطس 2023

أخبار الطاقة

النفط يسجل أكبر مكاسب شهرية في أكثر من عام

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تراجعت أسعار النفط الخام في افتتاح تداولات الأسبوع أمس الاثنين، لكنها كانت تحوم بالقرب من أعلى مستوياتها في ثلاثة أشهر وتتجه لتحقيق أكبر مكاسب شهرية لها في أكثر من عام وسط توقعات بأن السعودية ستمدد تخفيضات الإنتاج الطوعية إلى سبتمبر مما قد يؤدي لتضييق الإمداد على المستوى العالمي.

وتراجعت العقود الآجلة لخام برنت 7 سنتات إلى 84.92 دولارًا للبرميل بحلول الساعة 0819 بتوقيت غرينتش، بينما ارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 10 سنتات إلى 80.68 دولارًا للبرميل.

وينتهي عقد برنت لشهر سبتمبر يوم الاثنين. وكان عقد أكتوبر الأكثر نشاطا عند 84.16 دولارا للبرميل، بانخفاض 25 سنتا. واستقر الخامان القياسيان، برنت، وغرب تكساس الوسيط، يوم الجمعة عند أعلى مستوياتهما منذ أبريل، محققين مكاسب للأسبوع الخامس على التوالي، حيث دعم، تشديد إمدادات النفط عالميا وتوقعات إنهاء رفع أسعار الفائدة الأميركية، الأسعار، وأنهى الخامان شهر يوليو بأكبر مكاسب شهرية منذ يناير 2022.

وقالت فاندانا هاري، مؤسسة فاندا إنسايتس لتحليل سوق النفط: «بينما يبدو أن سعر النفط الخام قد يكون في كل الأخبار السارة عن التضخم الأميركي والمرونة الاقتصادية في الوقت الحالي، فإنه قد يستمر في الارتفاع التدريجي». وأضافت هاري: «معظم نشاط الشراء القوي كان يحدث خلال ساعات التداول في الولايات المتحدة، ولا تزال الحركة خلال الجلسة الآسيوية بطيئة نسبيًا ومؤشرًا ضعيفًا على المعنويات».

في غضون ذلك، قال محللون إنه من المتوقع أن تمدد السعودية خفض إنتاجها النفطي طوعيًا بمقدار مليون برميل يوميًا لشهر آخر يشمل سبتمبر. ومن المتوقع أن تعلن السعودية ذلك في اجتماع أوبك + يوم الجمعة، وهي مجموعة تضم منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفاء من بينهم روسيا وتضخ نحو 40 بالمئة من الخام العالمي.

وقال محللو جولدمان ساكس في مذكرة يوم 30 يوليو «ارتفعت أسعار النفط 18 بالمئة منذ منتصف يونيو حيث أدى ارتفاع الطلب القياسي وخفض المعروض السعودي إلى عودة شح الامداد وتخلي السوق عن تشاؤمها بشأن النمو.» وأضافوا «ما زلنا نتوقع أن يستمر الخفض السعودي الإضافي البالغ مليون برميل يوميا حتى سبتمبر وأن ينخفض إلى النصف اعتبارا من أكتوبر.»

وحافظ البنك على توقعاته لخام برنت عند 86 دولارًا للبرميل لشهر ديسمبر ويتوقع أن ترتفع الأسعار إلى 93 دولارًا في الربع الثاني من عام 2024. وقدّر بنك جولدمان ساكس أن الطلب العالمي على النفط ارتفع إلى مستوى قياسي بلغ 102.8 مليون برميل يوميًا في يوليو، وعدل الطلب في 2023 بنحو 550 ألف برميل يوميًا على أساس تقديرات أقوى للنمو الاقتصادي في الهند والولايات المتحدة، مما عوض خفض استهلاك الصين.

وأضاف البنك، «الطلب القوي يقود إلى عجز أكبر بشكل معتدل في النصف الثاني من عام 2023 مما كان متوقعا، بمتوسط 1.8 مليون برميل يوميا، وعجز متواضع بنحو 0.6 مليون برميل يوميا في 2024».

وقال دارين وودز، الرئيس التنفيذي لشركة إكسون موبيل، إن الشركة تتوقع طلبًا قياسيًا على النفط هذا العام والعام المقبل، وأن هذا قد يساعد في تعزيز أسعار الطاقة في النصف الثاني من العام. وقالت شركة بيكر هيوز في تقريرها الأسبوعي يوم الجمعة إن شركات الطاقة في الولايات المتحدة خفضت في يوليو عدد حفارات النفط للشهر الثامن على التوالي بواحد إلى 529 منصة.

وعدل بنك جولدمان ساكس يوم الأحد توقعاته للطلب العالمي على النفط بالارتفاع مع التمسك بتوقعاته لسعر برنت على مدى 12 شهرًا عند 93 دولارًا للبرميل، حيث عوض ارتفاع المخزونات المحققة زيادة الطلب من توقعات نمو أقل تشاؤمًا.

وكتب المحللون في مذكرة أن انخفاض مخاطر الركود وجهود قوية من قبل منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) لرفع الأسعار يدعمان وجهة نظر جولدمان بشأن ارتفاع أسعار النفط وتوقعات أقل تقلبات.

وحامت أسعار النفط بالقرب من أعلى مستوياتها في ثلاثة أشهر يوم الاثنين، لتحقق أكبر مكاسب شهرية لها في أكثر من عام وسط توقعات بأن السعودية ستمدد تخفيضات الإنتاج الطوعية حتى سبتمبر ما يعني تقلص الإمدادات العالمية.

وقال محللو جولدمان إن تخفيضات الإمدادات السعودية أعادت العجز، مضيفين أنهم يرون أن الخفض السعودي الإضافي البالغ مليون برميل يوميا يستمر حتى سبتمبر وينخفض إلى النصف اعتبارا من أكتوبر.

بينما رفع بنك وول ستريت تقديراته للطلب على النفط بنحو 550 ألف برميل يوميا ويتوقع أن يرتفع المعروض في 2023 بنحو 175 ألف برميل يوميا. وحافظ البنك على توقعاته البالغة 86 دولارًا للبرميل لبرنت في ديسمبر 2023، ويتوقع أن ترتفع الأسعار إلى 93 دولارًا للبرميل في الربع الثاني من العام المقبل مع استمرار عجز الإمدادات.

وأضاف البنك، «لكن الزيادة الكبيرة في الطاقة الفائضة لأوبك خلال العام الماضي والعودة إلى النمو في المشاريع البحرية الدولية وتراجع تكاليف إنتاج النفط في الولايات المتحدة تحد من ارتفاع الأسعار.» وقالت انفيستنق دوت كوم، تراجعت أسعار النفط بشكل طفيف يوم الاثنين بعد أن أشارت بيانات نشاط الأعمال الضعيفة من الصين إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية في أكبر مستورد للنفط في العالم، على الرغم من أن احتمالية المزيد من إجراءات التحفيز في البلاد، أبقت الخسائر محدودة.

وكانت الأسعار ثابتة على مدى خمسة أسابيع متتالية من المكاسب، وكانت أيضًا مهيأة لتحقيق مكاسب ممتازة في يوليو، حيث دعت علامات تقلص الإمدادات العالمية هذا العام إلى مزيد من المراكز الطويلة في أسواق النفط الخام.

ولكن يبدو أن هذا الارتفاع متوقف الآن، وسط استمرار المؤشرات على ضعف الأوضاع الاقتصادية في الصين. وكانت الأسواق تنتظر أيضًا المزيد من الإشارات على الاقتصاد الأميركي من بيانات الوظائف غير الزراعية المقرر إجراؤها في وقت لاحق من الأسبوع.

وأظهرت بيانات يوم الاثنين أن نشاط الصناعات التحويلية الصيني انكمش للشهر الرابع على التوالي في يوليو، بينما تدهور النشاط التجاري الأوسع أيضًا حيث تكافح البلاد مع تباطؤ التعافي الاقتصادي بعد كوفيد.

لكن المخاوف بشأن البيانات الضعيفة قوبلت إلى حد كبير بتوقعات بمزيد من إجراءات التحفيز من البلاد، حيث أشارت تقارير إعلامية إلى أن المسؤولين يستعدون للكشف عن المزيد من تدابير الإنفاق في وقت لاحق يوم الاثنين. وعززت بيانات يوم الاثنين من الحاجة إلى مزيد من الدعم المالي للاقتصاد، حيث يعاني من ضعف الإنفاق وتباطؤ التضخم.

وبينما ظلت واردات النفط الصينية قريبة من مستوياتها القياسية هذا العام، ظل الطلب على الوقود في البلاد أقل بكثير من مستويات ما قبل كوفيد. ويراهن المضاربون على ارتفاع أسعار النفط على أن المزيد من إجراءات التحفيز في البلاد ستساعد في تحسين استهلاك الوقود.

وكانت الوعود بمزيد من التحفيز الصيني أيضًا من بين العوامل الرئيسية وراء ارتفاع سوق النفط خلال الشهر الماضي، حيث تعهد كبار صانعي السياسة في البلاد بتقديم المزيد من الدعم للاقتصاد. وعلى الرغم من التوقف يوم الاثنين، كان من المقرر أن تضيف العقود الآجلة لأسعار النفط ما بين 12 ٪ و14 ٪ في يوليو، وهو أفضل أداء شهري لها منذ يناير 2022. وكانت علامات شح الإمدادات، بعد تخفيضات الإنتاج من قبل مصدري النفط الرئيسيين السعودية وروسيا، أكبر دفعة للسوق خلال الشهر الماضي. ومن المتوقع أيضًا أن تؤدي التخفيضات الأخيرة في الإنتاج من البلدين إلى إبقاء الأسواق مشددة لبقية العام.

كما ساعد ضعف الدولار، بعد الإشارات المتضاربة بشأن الارتفاعات المستقبلية لأسعار الفائدة من مجلس الاحتياطي الفيدرالي، في دعم أسعار النفط، كما فعلت بوادر الطلب الثابت على الوقود في الولايات المتحدة.

وضمن ابرز محركات هذا الأسبوع، ستبحث سوق الصلب الآسيوية عن إشارات حول إنتاج الصلب في الصين، بعد أن تلقت أكبر شركة لصناعة الصلب في البلاد، باوو مؤخرًا طلبات خفض الإنتاج. وتواجه الصين حاليًا ارتفاعًا في إنتاج الصلب وتباطؤًا في الطلب بسبب ضعف آفاق سوق العقارات.

ومن المتوقع أن تظهر بيانات صادرات الحديد والصلب اليابانية لشهر يونيو، والمستحقة هذا الأسبوع، انخفاضًا في الشحنات إلى الصين على خلفية ضعف الطلب. ومن المرجح أن تنخفض الصادرات الإجمالية في النصف الأول من عام 2023.

وفي سوق الكربون في آسيا، سيقيس المستثمرون الآثار السياسية الرئيسية وتأثيرها على الأسعار. واستقرت أسعار وحدات الإعانة الكورية من أدنى مستوياتها على الإطلاق بعد تدخل الحكومة، بينما في نيوزيلندا، لا تزال الأسعار تحوم عند أعلى مستوياتها في عدة أشهر بعد اعتماد توصيات مناخية مواتية.

ويمكن أن يؤدي التحفيز الاقتصادي للحكومة الصينية إلى بعض الطلب الصناعي على شحنات الفحم الحراري المنقولة بحراً، على الرغم من أن الأمطار في أجزاء كثيرة من الصين قد تخفض الطلب على الفحم من محطات الطاقة في نفس الوقت.

«المركبات الكهربائية» تهدد مستقبل وقود النقل وتنعش البتروكيميائيات

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تعمل شركات التكرير في آسيا على صياغة استراتيجيات التوسع وضخ مليارات الدولارات لتنويع محفظتها والتكيف مع مشهد الطاقة المتغير، وبدأت مصادر الطاقة المتجددة والهيدروجين والطاقة الشمسية في الظهور في طموحاتهم.

لكن أحد المجالات الرئيسة التي تركز عليها المصافي هو زيادة كثافة البتروكيميائيات لديها لضمان بقاء نماذج الأعمال مربحة في حالة تأثير المركبات الكهربائية وغيرها من أشكال الطاقة الأنظف على الطلب على وقود النقل.

لكن من المرجح أن تستمر المصافي المستقلة الصينية في استيراد كميات كبيرة من زيت الوقود كمواد أولية لبقية العام للتعويض عن ضيق توافر حصص الخام، حسبما أفادت مصادر مصافي وأخرى تجارية في 31 يوليو. وأظهرت بيانات من ستاندرد آند بورز جلوبال أن هذه المصافي المستقلة، ومقرها في الغالب في شاندونغ، زادت وارداتها من زيت الوقود في يونيو إلى 1.32 مليون طن على الأقل من 80 ألف طن متري في نفس الشهر من العام الماضي، متراجعة بشكل هامشي فقط عن أعلى مستوى لها في الآونة الأخيرة عند 1.59 مليون طن في أبريل.

وأدى الحجم إلى ارتفاع وارداتها إلى 6.96 مليون طن متري على الأقل في النصف الأول من قاعدة منخفضة تبلغ 449 ألف طن في الفترة من يناير إلى يونيو 2022. وأظهرت بيانات الجمارك الصينية أن هذا بدوره ساعد في رفع إجمالي واردات الصين من زيت الوقود بنحو 154.9 ٪ على أساس سنوي إلى 13.33 مليون طن متري في الأشهر الستة، مع أن معظم الزيادة قادمة من روسيا وماليزيا. وزادت مصافي التكرير المستقلة من الإنتاج بسبب هوامش التكرير الجيدة وسط خصم المواد الأولية وانتعاش الطلب المحلي، تاركة حصص استيراد الخام السنوية الخاصة بها للحفاظ على الاستهلاك الشهري الحالي فقط حتى منتصف أكتوبر، ما لم تصدر الحكومة حصصًا إضافية.

وفي الوقت نفسه، فإن تخليص استيراد المواد الثقيلة التي تم الإعلان عنها على أنها مزيج من البيتومين أو «زيت ثقيل آخر» لا يزال بطيئًا بسبب فحوصات المواصفات الصارمة حتى مع استئناف جمارك شاندونغ العملية. وتشير هذه النتائج إلى أن متوسط الطلب الشهري للمصافي على زيت الوقود المستورد يمكن أن يحافظ على الكميات التي شوهدت في الربع الثاني بما لا يقل عن 1.4 مليون طن متري شهرياً، والتي تصل إلى 8.4 مليون طن متري على الأقل في النصف الثاني من العام.

ومن المتوقع أن يؤدي الطلب القوي على المواد الأولية إلى تشديد توافر حصة استيراد زيت الوقود لأول مرة منذ عقد. ويتطلب استيراد زيت الوقود أيضًا حصصًا، حيث بلغ الحجم الإجمالي لعام 2023 حدًا أقصى قدره 16.2 مليون طن متري للشركات غير الحكومية، في حين أن البراميل المستوردة المخزنة في مستودعات جمركية خالية من قيود الحصص. وهذا يعني أن جزءًا فقط من واردات زيت الوقود الصينية المسجلة في البيانات الجمركية يستهلك الحصة، بما في ذلك البراميل التي استوردتها مصافي التكرير المستقلة. وقالت مصادر في التكرير والتجارة إنه حتى ذلك الحين، وجدت المصافي المستقلة طرقًا للالتفاف على القيود. وأضافت بعض المصادر أن المصافي المستقلة يمكنها التحايل على القواعد من خلال أخذ زيت الوقود المستورد من نظيراتها المملوكة للدولة الذين يجلبون البراميل بحصص للشركات التي تديرها الدولة.

وقالت مصادر إن الهوامش من معالجة زيت الوقود تراجعت خلال الأسابيع القليلة الماضية، مما حد من إنتاجيتها. وكانت تكلفة استيراد زيت الوقود مرتفعة نسبيا مقارنة بالخامات.، مع أن شحنات زيت الوقود الروسي عُرضت في تقييم متوسط بلاتس سنغافورة عند 380 لزيت الوقود، ناقص 80 دولارًا للطن المتري على أساس التسليم، والذي سيكون حوالي 2 مليار دولار عند مقارنتها بالعقود الآجلة لخام برنت على نفس الأساس. وقالت مصادر إن هذا بالمقارنة مع خصم بنحو 3 إلى 4 دولارات للبرميل مقابل العقود الآجلة لخام برنت على أساس مماثل لخام إسبو الروسي.

وكان قطاع التكرير المستقل في الصين قد سجل مستوى قياسي في اجمالي واردات النفط الروسي في يونيو، وعندما دخل حظر الاتحاد الأوروبي على الخام الروسي حيز التنفيذ في أوائل ديسمبر الماضي، توقف نشاط السوق من المشترين الصينيين مؤقتًا لفترة من الوقت، حيث طلبوا توضيحًا بشأن الخدمات اللوجستية وتمويل التجارة. ومع ذلك، فقد انتعش بشكل حاد بعد فترة وجيزة، حيث استفاد المشترون من وفرة أسعار براميل نفط خام الأورال وانخفاض أسعارها.

وفي العادة، يستغرق وصول شحنة الأورال الروسية إلى الصين أكثر من 35 يومًا. ومن بين جميع خامات الأورال التي وصلت إلى الصين في يونيو، ذهب حوالي 200 ألف برميل في اليوم إلى القطاع المملوك للدولة. وأدى ذلك إلى ارتفاع واردات مصافي التكرير المستقلة في الصين من الخام الروسي بشكل حاد بنسبة 32 ٪ إلى 1.36 مليون برميل في اليوم، أو 5.74 مليون طن متري، من أعلى مستوى قياسي سابق في يونيو.

ومع ذلك، من غير المرجح أن يشهد القطاع المستقل في الصين أحجامًا شهرية مماثلة من أبريل فصاعدًا وسط المنافسة المتزايدة وتخفيضات الإنتاج من قبل أوبك وحلفائها، والتوقعات تذهب نحو ان يكون العرض والطلب على النفط الخام ضيقًا في النصف الثاني من العام بسبب قيام الصين برفع سياسة صفر كوفيد، والتوقع ان يكون توازن العرض والطلب أكثر إحكامًا بسبب هذه القيود الإضافية على العرض.

وقال مصدر تجاري في شاندونغ «من يوليو فصاعدا، من المرجح أن ينخفض وصول الخام الروسي بسبب خفض الإنتاج من قبل المنتجين وتكثيف المنافسة ضد مشترين آخرين من القطاع المملوك للدولة في الصين والمصافي في الهند». وتتوقع ستاندرد آند بورز جلوبال أن ينمو الطلب العالمي على النفط بمقدار 2.3 مليون برميل في اليوم في عام 2023، مدفوعًا بالصين، على الرغم من المخاوف من تباطؤا مخيفة في الولايات المتحدة وأوروبا.

ونظرًا لأن خام الأورال أصبح أكثر شيوعًا في الصين، فقد تقلص خصم الدرجة للتسليم في يوليو تدريجيًا إلى 8-9 دولارات للبرميل مقابل عقود خام برنت الآجلة على أساس تسليم في شاندونغ اعتبارًا من 10 أبريل، وفقًا لمصادر السوق في الصين. وبالمقارنة، كان سعر خام الأورال الروسية مقابل برنت الآجلة لتسليم مايو ناقصًا 13 إلى 14 دولارًا للبرميل على أساس تسليم في شاندونغ.

وفي الوقت نفسه، ارتفعت أسعار شحنات نفط خام إسبو الروسي للتسليم في يوليو إلى حوالي 6 دولارات للبرميل مقابل عقود برنت في بورصة لندن على أساس تسليم في شاندونغ، من خصومات تبلغ حوالي 7 دولارات للبرميل لتسليم يونيو، حسبما ذكرت المصادر. وأظهرت بيانات ستاندرد آند بورز جلوبال أن واردات نفط خام إسبو الأكثر تفضيلاً ظلت عند مستوى قياسي مرتفع تجاوز 700 ألف برميل في اليوم للشهر الثالث على التوالي في يونيو.

ونتيجة لذلك، ارتفعت واردات خام إسبو بنسبة 71.1 ٪ على أساس سنوي إلى 9.58 مليون طن متري في الربع الأول وظلت الخيار الأول للمواد الأولية بين شركات التكرير المستقلة، وشكلت 19 ٪ من مزيج استيراد المواد الخام للقطاع البالغ 51.66 مليون طن متري. وأظهرت بيانات ستاندرد آند بورز جلوبال أن حصتها في السوق كانت 13٪ في نفس الفترة من العام الماضي.

كما ارتفعت واردات خام فاراندي من منطقة القطب الشمالي في روسيا بنسبة 135.7 ٪ على أساس شهري إلى 542 ألف طن متري في يونيو. واستوردت المصافي المستقلة أيضًا 300000 طن متري من زيت الوقود الروسي / زيت الغاز، مما رفع حصة إجمالي براميل المواد الخام الروسية، بما في ذلك النفط الخام، إلى 28٪ من مزيج المواد الأولية في الربع الأول، من 13 ٪ في العام السابق.

وقالت مصادر التكرير إنها قد ترفع واردات زيت الوقود الروسي عندما تصبح الخام الروسية باهظة الثمن. ويُبلغ القطاع عادةً عن استيراد براميل زيت الوقود الروسي كزيت وقود. وأضافت المصادر بأن زيت الوقود الروسي ومزيج البيتومين والخامات المخلوطة المحملة من ماليزيا هي أيضًا بدائل جيدة.

أسعار النفط تحقق أفضل مكاسب شهرية في أكثر من عام .. ارتفعت 18 % منذ منتصف يونيو

أسامة سليمان من فيينا الاقتصادية

حققت أسعار النفط الخام أفضل مكاسب شهرية في أكثر من عام، حيث ارتفعت 18 في المائة منذ منتصف يونيو الماضي مدعومة بارتفاع الطلب وخفض الإمدادات.

ودفعت التخفيضات الطوعية في الإنتاج من جانب «أوبك+»، إلى دعم أسعار الخام، لكن خام برنت انخفض 1.6 في المائة منذ نهاية 2022.

ويقول لـ«الاقتصادية» محللون نفطيون، إن أسعار النفط الخام تلقت دعما من ضعف مؤشر الدولار بنسبة 2 في المائة تقريبا في يوليو، مشيرين إلى أن ضعف الدولار يعود إلى أحدث أرقام التضخم السنوية في الولايات المتحدة، التي بلغت 3 في المائة في يونيو، وذلك مع اقتراب التضخم الآن من المستويات المستهدفة، حيث تتوقع الأسواق أن ينهي مجلس الاحتياطي الفيدرالي دورة رفع أسعار الفائدة في المستقبل القريب.

وأوضح المحللون، أن ضعف الدولار يمكن أن يؤدي في كثير من الأحيان إلى ضغط الأسعار التصاعدي على النفط الخام وبقية السلع، مشيرين إلى نجاح خطة أوبك + في تقليص العرض حيث تخطط روسيا لخفض صادرات النفط بما يتماشى مع اتفاق «أوبك+»، ما قد يؤدي إلى إعادة التوازن إلى إمدادات موردي الشرق الأوسط.

وفي هذا الإطار، يقول روبرت شتيهرير مدير معهد فيينا الدولي للدراسات الاقتصادية، إن أسعار النفط تتلقى دعما قويا من تعافي الطلب خاصة في موسم الصيف، مشيرا إلى أن الهند تستورد الخام الروسي بكثافة بسبب أسعاره المخفضة، لكن مع الوصول إلى مستوى المخزون الكافي قد يبدأ هذا الاتجاه في الانخفاض.

وأضاف أنه رغم الضغوط الدولية في أعقاب الحرب الروسية - الأوكرانية، دافعت الهند عن اعتمادها على النفط الخام الروسي لتلبية احتياجاتها المتزايدة من الطاقة، ما أدى إلى ارتفاع قياسي للواردات بلغ 2.2 مليون برميل يوميا في يونيو – بحسب إحصائيات رسمية –، لكن تم رصد انخفاض نسبي الطلب على النفط في الهند خلال موسم الأمطار.

من جانبه، يقول ردولف هوبر الباحث في شؤون الطاقة ومدير أحد المواقع المتخصصة، إن موجة صعودية قوية تسيطر على سوق النفط الخام، مشيرا إلى أن كلا من خام غرب تكساس الوسيط وخام برنت حققا بالفعل أكبر مكاسب شهرية منذ يناير 2022.

وذكر أن أسعار النفط الخام حققت أفضل أداء لها في يوليو منذ ما يقرب من عقدين، حيث صعدت إلى أعلى مستوى لها منذ أوائل أبريل، موضحا أن الصين اعتمدت خطة ناجزة للتحفيز المالي ودعم اقتصادها كما أن الولايات المتحدة تكسب ببطء معركتها مع التضخم وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى تراجع مخاوف الطلب.

من ناحيته، يقول بيتر باخر المحلل الاقتصادي ومختص الشؤون القانونية للطاقة، إن تعافي أسعار النفط وتحقيق أكبر مكاسب شهرية منذ يناير من العام الماضي، يرجع إلى تقلص العرض بعد التخفيضات الطوعية القياسية من «أوبك+»، وقد ترافق ذلك مع توقعات تسجيل طلب قياسي وتباطؤ التضخم في الولايات المتحدة واستمرار مرونة الاقتصاد الأمريكي.

ونوه إلى أن الطلب ليس مرنا فحسب، بل يتجه إلى مستوى قياسي مرتفع في الأشهر المقبلة، وفقا للمحللين بما في ذلك جولدمان ساكس، لافتا إلى توقع شركة إكسون موبيل النفطية العملاقة أن العالم سيشهد ارتفاعا قياسيا في الطلب على النفط هذا العام.

بدورها، تقول تيتي أولاور مدير التسويق في شركة سيتا النيجيرية لتجارة النفط، إن السوق تتوقع تمديد خفض الإنتاج، علاوة على خفض روسيا بنحو 500 ألف برميل يوميا كجزء من تخفيضات «أوبك+»، التي بدأت في مايو، وتم تمديدها إلى أغسطس وسط مؤشرات على أن شحنات الخام الروسية تنخفض.

ونوهت إلى حدوث حالة من تحسن معنويات الاقتصاد الكلي، حيث أظهرت بيانات التضخم الأخيرة من الولايات المتحدة زيادات متباطئة في الأسعار، كما من المتوقع أن تدعم الصين اقتصادها للخروج من النمو الذي جاء أبطأ من المتوقع في الربع الثاني من العام الجاري.

من ناحية أخرى، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 74 سنتا إلى 85.73 دولار للبرميل بحلول الساعة 13:14 بتوقيت جرينتش، كما زاد خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 98 سنتا ليسجل 81.56 دولار للبرميل، بعد أن ارتفع أكثر من دولار في وقت سابق من الجلسة.

وانقضى أجل عقد خام برنت لسبتمبر في أمس. وكان عقد أكتوبر الأكثر نشاطا قد سجل 85.30 دولار للبرميل بارتفاع 89 سنتا.

وكان برنت وغرب تكساس الوسيط استقرا الجمعة عند أعلى مستوياتهما منذ أبريل ليستمرا في تحقيق مكاسب للأسبوع الخامس على التوالي، بعد أن تلقت الأسعار دعما جراء شح إمدادات النفط العالمية وتوقعات بإنهاء رفع أسعار الفائدة الأمريكية.

وقال محللو بنك جولدمان ساكس في مذكرة يوم 30 يوليو «ارتفعت أسعار النفط 18 في المائة منذ منتصف يونيو، حيث أدى الارتفاع القياسي على الطلب وخفض المعروض إلى عودة العجز في الأسواق وسط تخلي السوق عن حالة التشاؤم بشأن النمو».

من جانب آخر، ارتفعت سلة خام أوبك وسجل سعرها 85.37 دولار للبرميل الجمعة مقابل 84.88 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وقال التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك»، إن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء بالمنظمة حقق سابع ارتفاع له على التوالي، وإن السلة كسبت نحو ثلاثة دولارات مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 81.99 دولار للبرميل.

بريطانيا تتجه لإصدار مئات تراخيص التنقيب عن النفط والغاز في بحر الشمال

الاقتصادية

أعلنت لندن أمس، أنها ستصدر مئات التراخيص الجديدة للتنقيب عن النفط والغاز في بحر الشمال، في خطوة لقيت انتقاد منظمات وناشطين عدوا أنها تشكل تراجعا من حكومة ريشي سوناك في جهود مواجهة الاحترار المناخي.

ووفقا لـ«الفرنسية» أتى هذا الإعلان وسط تساؤلات لدى حزب المحافظ الحاكم، حتى حزب العمال المعارض بشأن بعض السياسات البيئية، وتكلفتها على البريطانيين في خضم معاناة البلاد ارتفاع مستوى التضخم.

وثبت سوناك بخطوته التباين بينه وحزب العمال الذي تمنحه استطلاعات الرأي أفضلية في الانتخابات المتوقعة العام المقبل. وأكد بيان صادر عن مكتب رئيس الوزراء أن «الاستثمار في بحر الشمال، سيواصل فتح المجال لمشاريع جديدة، حماية الوظائف، تخفيف الانبعاثات وتعزيز استقلالية المملكة المتحدة في مجال الطاقة».

وأشار إلى أنه سيعتمد «مسار أكثر مرونة لتقديم طلبات» التراخيص.

وشدد على أن «الحكومة تتخذ إجراءات لإبطاء الانخفاض السريع في إنتاج النفط والغاز محليا، ما سيضمن العرض (المحلي) من مصادر الطاقة».

وأدت الحرب الروسية الأوكرانية بدءا من شباط (فبراير) 2022 إلى ارتفاع أسعار مواد الطاقة عالميا مع فرض دول غربية عقوبات على صادرات موسكو الضخمة من النفط والغاز.

وأضاف «تعزيز أمننا في مجال الطاقة والبناء على هذه الاستقلالية لتقديم طاقة أكثر نظافة وبتكلفة أقل، بات أمرا حيويا أكثر من أي وقت مضى».

وشدد سوناك على أن النفط والغاز سيبقيان يشكلان ربع مصادر الطاقة للمملكة المتحدة حتى إن بلغت صافي الانبعاثات الصفري في 2050.

ولقي الإعلان البريطاني انتقادات من المنظمات المدافعة عن البيئة.

ودانت «جرينبيس» لجوء الحكومة البريطانية إلى «حيلة سياسية من أجل إثارة الانقسام»، يكون فيها «المناخ (بمنزلة) ضرر جانبي».

ورأى المسؤول عن المناخ في الفرع البريطاني للمنظمة فيليب إيفانز أنه «بينما تدمر الحرائق والفيضانات المنازل والأرواح في مختلف أنحاء العالم، قررت حكومة ريشي سوناك التراجع عن سياسات محورية للمناخ».

وعد مدير منظمة «أوسيانا المملكة المتحدة» هيوجو تاجهولم، أن القرار «خيانة للشعب البريطاني من قبل حكومة تركز بشكل كامل على تحقيق الفوائد على المدى القريب دون اعتبار لمستقبل أولادنا والأجيال اللاحقة».

ويعد ناشطون أن وقف عمليات الاستكشاف ضروري إذا ما أرادت لندن بلوغ الحياد الكربوني بحلول 2050.

ويتهم هؤلاء المحافظ سوناك بأنه يستخدم سياسات المناخ كأداة سياسية في خضم أزمة غلاء المعيشة، ويضع نصب عينيه الخروج فائزا في الانتخابات على حساب حزب العمال الذي تعهد بعدم الترخيص لأي عمليات حفر جديدة في بحر الشمال في حال عودته إلى الحكم بعد أكثر من عشرة أعوام في المعارضة.

3 مليارات ريال عقود منصات غاز لأرامكو

البلاد

وأوضحت الشركة في بيان على " تداول" الاثنين، أن مدة العقد 5 سنوات من تاريخ بدء عمليات الحفر، مضيفة أنها ستقوم بتزويد 10 منصات حفر برية جديدة مع أطقم كاملة للقيام بعمليات الحفر والتنقيب، ضمن البرنامج غير التقليدي لشركة "أرامكو" في المملكة.

وأضاف بيان "الحفر العربية" أن إجمالي عدد الحفارات المتعاقد عليها بعد توقيع هذه العقود سيكون 45 منصة حفر برية، و12 وحدة بحرية، متوقعة أن ينعكس الأثر المالي لهذا العقد في الربع الثاني من السنة المالية 2024م.

وعلى الصعيد الاستثماري، تواصل" أرامكو السعودية" تعزيز قدراتها في الصناعات التحويلية، كإحدى أقوى الشركات المتكاملة والرائدة عالميًا في مجال الطاقة والكيميائيات، حيث أكملت قبل أيام صفقةً للاستحواذ على حصة 10 % في شركة " رونغشنغ للبتروكيميائيات" مقابل (3.4 مليار دولار أميركي) وذلك من خلال شركتها التابعة والمملوكة بالكامل" أرامكو لما وراء البحار".

وستُسهم الصفقة في النّمو المستمر لأرامكو، وتوسيع وجودها في أعمال التكرير والكيميائيات والتسويق في الصين، وتشمل الصفقة توريد 480 ألف برميل يوميًا من الخام العربي إلى أكبر مجمعٍ متكامل للتكرير والكيميائيات في الصين، تملكه شركة جيجيانغ للنفط والبتروكيميائيات المحدودة التابعة لشركة رونغشنغ.

اليمن.. تفريغ ثلث مخزون "صافر"

البلاد

استكملت الأمم المتحدة، تفريغ ثلث النفط الموجود في خزان "صافر" إلى الناقلة البديلة "اليمن"، في الستة أيام الأولى من عمليتها المنسقة للحد من كارثة التسرب النفطي في البحر الأحمر.

وقال مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، آخيم شتاينر، في تغريدة على حسابه في "تويتر" الأحد: "حتى الآن تم ضخ أكثر من 360 ألف برميل من خزان صافر إلى الناقلة البديلة". وأضاف المسؤول الأممي: إن المضخات مستمرة في العمل، واستكملت فرق العمل تفريغ خزانين مركزيين إلى الناقلة البديلة، وهو ما يمثل ثلث الكمية الموجودة في خزان صافر، التي تقدر بـ1.15 مليون برميل من النفط الخام.

وأكد شتاينر أن عملية الإنقاذ تسير على قدم وساق من قبل الفرق الهندسية والفنية بقيادة الأمم المتحدة؛ من أجل وقف كارثة التسرب النفطي في البحر الأحمر ونزع فتيلها.

يذكر أن أعمال الضخ متواصلة على مدار الساعة، ومن المتوقع أن تستغرق العملية بالكامل نحو 19 يومًا، وإذا ما سارت العملية وفق البرنامج الزمني المعد لها، ودون حدوث أية عوائق، فإن الانتهاء من تفريغ كافة النفط الموجود في "صافر" سيكون يوم 12 أغسطس الحالي.

تحالف مصري - ألماني - صيني لتصنيع وحدات المحلل الكهربائي لإنتاج الهيدروجين الشرق الأوسط

كشف المهندس شريف حمودة، رئيس مجلس إدارة شركة «جي في للاستثمار»، استعداد شركته للدخول في تحالف مع شركتين لإنتاج الطاقة النظيفة، الأولى من ألمانيا والأخرى من الصين، لإطلاق مشروع تصنيع وحدات المحلل الكهربائي الذي ينتج الهيدروجين الأخضر، وذلك في مدينة طربول الصناعية المصرية، برأسمال 100 مليون دولار. وأوضح حمودة في تصريحات خاصة لـ«الشرق الأوسط»، أن المشروع المقرر الإعلان عنه خلال أسابيع، سينتج وحدات المحلل الكهربائي الذي يقوم بإنتاج الهيدروجين الأخضر، بقدرة إنتاجية تصل إلى 500 ميغاواط. وذلك «لزيادة بدائل الطاقة في أنحاء الجمهورية». تقوم «جي في» بتطوير مدينة طربول الصناعية، جنوب محافظة الجيزة التي تربط بين شمال مصر وجنوبها، كما تقع بالقرب من أهم الموانئ المصرية، مثل ميناء العين السخنة وميناء السويس.

وأوضح مصدر مطلع، في هذا الصدد، أن الدراسات المبدئية للتحالف المصري الألماني الصيني الجديد، وقع اختيارها على إنتاج النوع القلوي من المحللات الكهربائية، نظراً «لسهولة استخدامه؛ إذ يعمل بتكنولوجية غير معقدة، وهو منخفض التكاليف، إلى جانب استخدامه في الأنشطة الصناعية». وتحتوي وحدة المُحَلِّل الكهربي على خلية إلكتروليتية (وهي خلايا كهروكيميائية تستخدم التيار الكهربائي لإحداث تفاعل كيميائي) ذات قطبين -سالب وموجب- وغشاء. وتتعدد أنواع المحلل الكهربائي الذي يستخدم في إنتاج الهيدروجين إلى 3 أنواع رئيسية، هي: التقنية القلوية، وغشاء البوليمر، وأكسيد الصلب.

تستعمِل هذه التقنية محلولاً قلوياً سائلاً من البوتاسيوم أو هيدروكسيد الصوديوم، نظراً لأنه يعمل في وقت تشغيل أطول، مقارنة بالأنواع الأخرى من المحللات. وتشير شركة «ريستاد إنرجي»، في أحدث تقاريرها إلى أن أكثر تقنيات المحلل الكهربائي شيوعاً هي التقنية القلوية يليها البوليمر. وتوقعت «ريستاد»، أن يرتفع إنتاج الهيدروجين الأخضر إلى 24 مليون طن، عبر توليد 212 غيغاواط من المحلل الكهربائي، بحلول عام 2030، بدعم من الحوافز المقدمة، مثل قانون خفض التضخم بالولايات المتحدة، وخطط الدعم في أوروبا. يأتي هذا بالتزامن مع تكثيف الحكومة المصرية جهودها للمضي قدماً في مشروعات إنتاج الهيدروجين الأخضر في مصر، في ظل أزمة الطاقة العالمية، ووقَّعت عدداً من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم مع شركات عالمية وعربية لإقامة مشروعات باستثمارات مليارية.

وأضاف حمودة أن شركته وقعت عقوداً مع شركة «أمارينكو» الفرنسية، وشركة أميركية لم يفصح عنها، لتدشين مشروع لإنتاج الأمونيا الخضراء، لخدمة صعيد مصر.

مسؤول: السعودية وجهة جذابة للاستثمار في خدمات النفط والغاز

الطاقة

تبرز السعودية بوصفها وجهة رئيسة لإنشاء مرافق التصنيع، من أجل تقديم منتجات وخدمات النفط والغاز، في وقت يبحث فيه المستثمرون عن تحقيق أعلى عوائد مع الالتزام بأهداف الحياد الكربوني.

وسلّط الرئيس، المدير التنفيذي لشركة مكامن الأرض للنفط والغاز السعودية، محمد عبدالدايم، الضوء على انخفاض تكاليف إنشاء مرافق التصنيع في المملكة، فضلًا عن مزايا أخرى للمستثمرين.

وأوضح أن شركته بصدد إنشاء مشروعات مشتركة للخدمات غير المتوفرة محليًا بالكامل، أو ستكون مطلوبة في المستقبل القريب، حسب تصريحاته إلى منصة «ذا إنرجي يير» (The Energy Year)، وطالعتها منصة الطاقة المتخصصة.

وأضاف أن الشركة ستواصل البحث في شراكات مستقبلية للتصنيع المحلي في المملكة العربية السعودية.

بيئة استثمارات جذابة

أكد رئيس شركة مكامن الأرض للنفط والغاز، محمد عبدالدايم، أن تكلفة إنشاء مرافق التصنيع في المملكة العربية السعودية جذابة للغاية.

وقال: «من المذهل أن يكتشف المستثمرون الأجانب أن بناء مصنع هنا أرخص بنسبة 23% من بنائه في المملكة المتحدة.. يُمكن أن تصل تكلفة استئجار الأراضي في منطقة صناعية هنا إلى 3 ريالات سعودية (0.80 دولارًا أميركيًا) للمتر المربع سنويًا.. هذا مجاني تقريبًا».

وأضاف أنه إذا تمكنت شركة ما من الإثبات للهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن) أن مشروعها سيسهم في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، وسيكون مستدامًا بيئيًا، فيمكنها الحصول على سعر الإيجار هذا.

وذكر أنه يُمكن تخفيض نفقات تشغيل الشركة بنسبة تصل إلى 75% في المملكة؛ ما سيؤثّر في الهوامش الإجمالية للشركة وصافي الربح. كما قال: «حتى عند حساب الضرائب المحلية، فإنها ما تزال جذابة للغاية بوصفها استثمارًا».

علاوة على ذلك، إذا قامت الشركات ببناء مصنع وعيّنت الموظفين بالتعاون مع وزارة الموارد البشرية، فإن وزارة الصناعة ستتنازل عن مصروفات ضريبة الوافدين عن العامين الأولين.

تطوير قدرات التصنيع المحلية

تطرَّق محمد عبدالدايم، إلى مشروعات الشركة لتطوير قدرات التصنيع المحلية؛ إذ أوضح أنها تتطلع إلى نقل معظم علاقاتها من نوع الوكيل مع الشركاء الحاليين إلى مشروعات تصنيع محلية، عندما تكون مجدية اقتصاديًا.

وقال: «نخطط لتشغيل مصنع متخصص لتصنيع المواد الكيميائية مع شريكتنا الأميركية كولونيال كيميكال (Colonial Chemicals) في الدمام في الربع الثاني من عام 2023.. يشرّفنا أن شركة تابعة لميشلان قد اختارت العمل مع شركة مكامن الأرض للنفط والغاز»، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

وأشار إلى أن هذا المرفق سيكون الأول من نوعه في المملكة العربية السعودية، بسبب قدرته التصنيعية العالية ونواتج تقارير البيانات الكيميائية.

جنبًا إلى جنب مع شركة ماكسويل أويل تولز (Maxwell Oil Tools)، تقوم الشركة بتطوير واحدة من أوائل منشآت التصنيع غير المعدنية في المملكة العربية السعودية.

وستكون منشأة «سي دي آي إنرجي برودكتس» جاهزة في الربع الرابع من عام 2023، وتهدف إلى تقديم خدمة حيوية لمكونات البوليمر عالية الأداء في الشرق الأوسط.

وعمّا إذا كان التمويل العام خيارًا جذابًا عند إطلاق منشأة تصنيع، قال عبدالدايم، إن الكيانات الحكومية المختلفة التي تتعاون مع المستثمرين أسهمت في تقليص الخوف من المجهول.

وأضاف: «أكبر المخاطر هي مخاطر الاستثمار الرأسمالي.. ومع ذلك، إذا امتثلت شركة أجنبية لمتطلبات توطين تصنيع منتج ذي قيمة مضافة، ونظرًا لأن لديها شريكًا محليًا سعوديًا، فإن صندوق التنمية الصناعية السعودي سيقرض 50% من استثمارات رأس المال دون أيّ تكلفة». كما قال: «يقوم الكيان المحلي بتغطية 50% من تلك المخاطر.. لن تتمكن أبدًا من تمويل مشروع في أيّ مكان آخر بتكاليف تمويل كهذه».

حقبة ذهبية للمستثمرين

أشار رئيس شركة مكامن الأرض للنفط والغاز، محمد عبدالدايم، إلى دور المؤسسات العامة بتمكين موجة جديدة من الاستثمارات في المملكة العربية السعودية.

وأوضح أن المنطقة الغربية لديها مشروعات، مثل نيوم والبحر الأحمر وذا لاين، وعلى صعيد الطاقة، خططت أرامكو السعودية لزيادة الطاقة الإنتاجية على جميع الجبهات.

وقال: «هذه حقبة ذهبية للمستثمرين في المملكة العربية السعودية، سواء كانوا محليين أم أجانب.. أرى أنّ تطور الصناعات الجديدة وإنشاء الصناعات المحلية هما القطاعات التي يمكن للمستثمرين أن يحدثوا فيها فرقًا».

وأضاف أن هيكل الدعم الحكومي تغيّر؛ إذ ستقوم أي جهة حكومية بدعم المستثمرين أو إرشادهم حول كيفية الحصول على الدعم المطلوب.

تُعدّ وزارة الاستثمار استباقية للغاية في تعريف المستثمرين المحليين والأجانب كيفية سير استثماراتهم، وكيفية تقديم الحكومة الدعم في المستقبل؛ كما تتلقى الشركات دعمًا سريعًا من وزارة الصناعة في الحصول على التراخيص المطلوبة.

ويزوّد فريق «اكتفاء» -برنامج أرامكو السعودية لتعزيز القيمة المضافة الإجمالية لقطاع التوريد في المملكة- المستثمرين المحتملين بكمية هائلة من البيانات عن السوق التي يستهدفونها بعد توقيعهم على اتفاقية عدم الإفشاء.

مسح: تراجع إنتاج «أوبك» في يوليو 840 ألف برميل على أساس شهري

العربية

أظهر مسح لرويترز، اليوم الاثنين، أن إنتاج النفط في منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» انخفض في يوليو/تموز بعد أن أجرت السعودية خفضا طوعيا إضافيا في إطار أحدث اتفاق لتحالف «أوبك+» الذي هدف إلى دعم السوق، إلى جانب انقطاع أثر على إمدادات نيجيريا.

وجاء في المسح أن «أوبك» ضخت 27.34 مليون برميل يوميا هذا الشهر بانخفاض 840 ألف برميل يوميا عن يونيو/حزيران.

وذكر المسح أن هذا هو أقل معدل إنتاج منذ سبتمبر/أيلول 2021.
وتعهدت السعودية بخفض الإنتاج مليون برميل يوميا في يوليو/تموز ضمن اتفاق «أوبك+» المبرم في يونيو/حزيران والذي نص على تقليص الإمدادات حتى عام 2024. وبدأت أسعار النفط في الارتفاع بسبب هذه الخطوة مع تداول خام برنت فوق 85 دولارا للبرميل ارتفاعا من نحو 71 دولارا للبرميل في أواخر يونيو/حزيران.

وجاء القرار السعودي بتقليص الإنتاج في امتداد لتخفيضات طوعية سابقة أعلنتها الرياض وعدة دول أخرى أعضاء في «أوبك+»، إلى جانب التخفيضات التي جرت بموجب اتفاق التحالف في أواخر عام 2022.

ووجد المسح أن زيادة الإنتاج في أنجولا والعراق الناجم عن ارتفاع الصادرات حد من تراجع إنتاج «أوبك» في يوليو/تموز.

ولا يزال إنتاج «أوبك» أقل من المستوى المستهدف بنحو مليون برميل يوميا ويرجع ذلك جزئيا إلى أن نيجيريا وأنجولا تفتقران للطاقة الإنتاجية التي تمكنهما من الوصول بمعدل إنتاجهما للمستوى المتفق عليه.

وجاء في المسح أن السعودية خفضت إنتاجها 860 ألف برميل يوميا على أساس شهري. وتظهر بيانات من كبلر انخفاض صادرات الخام بأكثر من 600 ألف برميل يوميا على أساس شهري لكن شركة أخرى تتابع التدفقات أشارت إلى أن انخفاض الصادرات كان أقل. وكان ثاني أكبر انخفاض في نيجيريا حيث أوقفت شركة شل شحن خام فوركادوس بسبب تسرب محتمل في محطة التصدير. وانخفض الإنتاج الليبي بسبب توقف العمل في بعض الحقول لفترة قصيرة بسبب الاحتجاج.

ويستهدف مسح رويترز رصد الإمدادات في السوق. ويستند إلى بيانات الشحن المقدمة من مصادر خارجية وبيانات رفينيتيف إيكون ومعلومات من شركات تتابع التدفقات مثل بترو-لوجستيكس وكبلر ومعلومات من مصادر في شركات النفط وفي «أوبك» ومن شركات استشارية.

شكراً